

Distr.: General
21 April 2005
Arabic
Original: English

التعاون فيما بين بلدان الجنوب



اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب
الدورة الرابعة عشرة

نيويورك، ٣١ أيار/مايو - ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

موجز

يقدم هذا التقرير استجابة للمقرر ١/١٣ الصادر عن الدورة الثالثة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب المعقودة عام ٢٠٠٣. ويتناول التقدم المحرز خلال فترة السنتين ٢٠٠٣-٢٠٠٤ في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ويستعرض التقرير التدابير المتخذة من قبل البلدان النامية، والبلدان المتقدمة النمو، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

* SSC/14/L.2

وخلال فترات السنتين السابقة، فقد توفر قدر كبير من المعلومات بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ويمكن الاطلاع عليها على شبكة الإنترنت. وينوه التقرير بزيادة دور البلدان النامية وأهميتها في قيادة التجارة والنمو على الصعيد العالمي وما ينتج عن ذلك من اتساع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويوضح التقرير أنه فيما تكون قد نشأت جغرافية تجارية جديدة، فما زال العديد من البلدان النامية يواجه مشاكل خطيرة، ومنها خاصة بلدان في أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية أو الجزرية الصغيرة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٩-١	المقدمة - أولا
٦	٥٧-١٠	البلدان النامية - ثانيا
٧	٢٠-٢٣	أفريقيا - ألف
٨	٢٩-٢١	آسيا - باء
١٠	٣٦-٣٠	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - جيم
١٢	٤٥-٣٧	البلدان المحورية - دال
١٤	٥٠-٤٦	التعاون الأقاليمي - هاء
١٦	٥٧-٥١	الشركاء الآخرون في مجال التعاون بين بلدان الجنوب - واو
١٧	٦١-٥٨	البلدان المتقدمة - ثالثا
١٩	٨٢-٦٢	منظومة الأمم المتحدة - رابعا
٢٦	٨٩-٨٣	الاستنتاجات والدروس المستفادة - خامسا
٢٧	٩٣-٩٠	التوصيات - سادسا

أولا - المقدمة

١ - أصبح التعاون فيما بين بلدان الجنوب جزءا من المسار الرئيسي للسياسات الوطنية والإقليمية في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ بفضل نشوء نزعة واسعة النطاق نحو التكامل الإقليمي. وفي الوقت الراهن، هناك أكثر من ٢١٠ من اتفاقات التكامل الإقليمية سارية المفعول وهي تشمل ما يقرب من نصف حجم التجارة العالمية. وهناك أيضا نسبة ٤٠ في المائة تقريبا من الترتيبات القائمة تشكلها البلدان النامية. ويعزى ذلك لسبب مهم يتمثل في أن البلدان النامية الصغيرة والكبيرة أدركت أنها في حاجة إلى التضامن الإقليمي في مواجهة عالم يتسم بعدم التكافؤ بين اللاعبين على ساحته.

٢ - وخلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤، أضفت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على التعاون فيما بين بلدان الجنوب أهمية متنامية سواء على صعيد الشؤون الاقتصادية أو الإدارة السياسية أو السياسة الاجتماعية. وفي أمريكا اللاتينية، يعزى الفضل إلى التكامل الإقليمي في المساهمة في الانتعاش من فترة الركود العميق الذي عانت منه كبرى اقتصادات المنطقة في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢. وفي آسيا، شهدت التجارة فيما بين بلدان المنطقة نموا بلغ ما يقرب من نصف حجم إجمالي تجارتهما، وأحرز التعاون فيما بين بلدان الجنوب تقدما كبيرا على صعيد كل منطقة دون إقليمية على الرغم من العوائق السياسية المزمنة.

٣ - وما برحت قيمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب تتضح بجلاء بفضل الأبحاث والتحليلات الجديدة. وفي تقريره لعام ٢٠٠٣ وفي معرض "تقييم التكامل الإقليمي فيما بين بلدان الجنوب" أورد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تحليلا متعمقا للعوامل التي تقف وراء الجغرافية الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وخلال فترة السنتين، صدرت دراسات هامة بشأن هذا النوع من التعاون عن منظمة التجارة العالمية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ^(١).

٤ - وزاد حجم تجارة البلدان النامية من ٢٠ إلى ٣٠ في المائة من مجموع حجم التجارة العالمية خلال العقد الأخيرين. كما تشهد التجارة بين بلدان الجنوب حاليا تزايدا بوتيرة أسرع من وتيرة التجارة مع البلدان المتقدمة النمو. ويجد ما يزيد عن ٤٠ في المائة من صادرات البلدان النامية منافذ لها في البلدان النامية الأخرى. أما حصة السلع التحويلية من صادرات البلدان النامية فتشكل حاليا ما يقرب من ٧٠ في المائة (١٣٠٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٠)، مقارنة مع ٢٠ في المائة (١١٥ بليون دولار) في عام ١٩٨٠. وفي عام ٢٠٠٣، قامت الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة باستيراد سلع من البلدان النامية بحجم أكبر من السلع المستوردة من البلدان المتقدمة النمو. وتمثل البلدان النامية حاليا أكثر من

نصف صادرات اليابان وأزيد من ٤٠ في المائة من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية وثلاث صادرات الاتحاد الأوروبي. وقد ساعدت هذه القوة الجديدة دون شك البلدان النامية على إبرام الاتفاق الإطاري لمنظمة التجارة العالمية بشأن التجارة الزراعية في عام ٢٠٠٤ الذي يستهدف خفض أو إلغاء جميع أشكال الدعم الزراعي المقدم من كبرى البلدان المتقدمة النمو.

٥ - ومن المجموع العالمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر البالغ ٥٦٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٣، استقطبت البلدان النامية ١٧٢ بليون دولار، مما يمثل زيادة بنسبة ٩ في المائة مقارنة مع مستواها عام ٢٠٠٢. وأصبحت الصين الوجهة الأولى في العالم للاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٣ متجاوزة بذلك الولايات المتحدة الأمريكية الرائدة تقليديا في هذا المجال. وتمثل حوالات المغتربين حصة كبرى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين. كما واصلت البلدان النامية دورها بصفتها مستثمرا دوليا. ففي الفترة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٣، بلغ متوسط تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من البلدان الآسيوية ٣٧ بليون دولار في السنة؛ وبلغت التدفقات من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ١٠ بلايين دولار (١١ بليون دولار في عام ٢٠٠٣). وقد اتجه معظم هذه التدفقات إلى بلدان نامية أخرى؛ وفي آسيا، كان حُمساً هذه التدفقات متداولين بين بلدان الجنوب. غير أن البلدان المتقدمة النمو لا تزال مسيطرة على تدفقات الاستثمار العالمي بحيث استأثرت بنسبة ٩٠ في المائة من مجموعها في عام ٢٠٠٣.

٦ - وقد وصل التعاون الثلاثي إلى نقطة تحول رئيسية في عام ٢٠٠٤ حينما بادر عدد من البلدان المتقدمة النمو التي جمع بينها كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى توثيق علاقات العمل بينها وبين بلدان الجنوب التي تقدم مساعدة إنمائية إلى البلدان الأفقر في الجنوب. وتتلقى العديد من المبادرات المتخذة فيما بين بلدان الجنوب والمشار إليها في هذا التقرير دعماً قويا من البلدان المتقدمة النمو.

٧ - ثم أضفت العولمة القائمة على أساس السوق أهمية على التعاون فيما بين بلدان الجنوب: فلو أرادت البلدان النامية المشاركة بما يعود عليها بالنفع في الأسواق الدولية المتسمة بتعدد مستويات التنسيق والتعاون بين البلدان المتقدمة النمو، فعليها أن تبني قدرتها المشتركة الخاصة من أجل التعامل مع المنافع والتحديات والاحتياجات المشتركة أيضا. كما أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب اتسع نطاقه بعد أن دعا إعلان مراكش الصادر عن مجموعة الـ ٧٧ والصين البلدان النامية إلى تعزيز التعاون فيما بينها في "جميع مجالات العلاقات".

٨ - وقد تعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بعقد عدد من الاجتماعات الحكومية الدولية خلال فترة السنتين. وهي: مؤتمر القمة الثالث عشر لحركة عدم الانحياز (شباط/فبراير ٢٠٠٣)؛ ومؤتمر المنظمات دون الإقليمية الآسيوية - الأفريقية الأول والثاني (تموز/يوليه ٢٠٠٣ وآب/أغسطس ٢٠٠٤)؛ والمؤتمر الوزاري الدولي الأول للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر (آب/أغسطس ٢٠٠٣)؛ والمؤتمر الحادي عشر للأونكتاد (حزيران/يونيه ٢٠٠٤). وعقدت مجموعة الـ ٧٧ والصين مؤتمرا رفيع المستوى بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣) واجتماعا وزاريا خاصا للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين للمجموعة (حزيران/يونيه ٢٠٠٤) ومنتدى رفيع المستوى للتجارة والاستثمار (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤). وفي آذار/مارس ٢٠٠٤، نظم البنك الدولي مؤتمره الأول من نوعه من أجل تقاسم الخبرات وتعميم أفضل الممارسات في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب^(٢).

٩ - ويقوم هذا التقرير على أساس المعلومات المستقاة من الأنشطة العادية للوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والإجابات المقدمة عن استبيانات أرسلت إلى الحكومات والمنظمات ذات الصلة، إضافة إلى التقارير الصادرة، والمقابلات، والأبحاث المنشورة على شبكة الإنترنت بحسب مفاتيح الكلمات. كما يقدم التقرير بشكل توضيحي وإن لم يكن شاملا عرضا للأنشطة المضطلع بها فيما بين بلدان الجنوب خلال فترة السنتين.

ثانياً - البلدان النامية

١٠ - تعد الإغاثة في حالات الطوارئ جانباً من التعاون فيما بين بلدان الجنوب سلطت عليه الأضواء في عام ٢٠٠٤، وبما يعكس تطوير قدرات جديدة لدى البلدان النامية. ومن الأمثلة على ذلك المساعدة التي قدمتها تونس والجزائر والجمهورية العربية الليبية باعتبارها أولى الجهات التي تصدت لأسراب الجراد في صيف عام ٢٠٠٤ إلى السنغال ومالي وموريتانيا والنيجر، والمساعدة الهندية للمديف وسري لانكا في أعقاب كارثة تسونامي التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

١١ - وقد أفاد عدد من المكاتب الميدانية لبرنامج الأمم المتحدة الإئتماني بوجود اهتمام محلي بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب فيما يتعلق بالأنشطة الغوثية. ونظم المكتب القطري للبرنامج الإئتماني في جمهورية إيران الإسلامية حلقة دراسية إقليمية في عام ٢٠٠٤ من أجل تعميم الدروس المستفادة من أنشطة الإغاثة عقب الزلزال المدمر الذي ضرب هذا البلد في عام ٢٠٠٣.

١٢ - واستجابت الوحدة الخاصة لهذا الاتجاه الجديد بإتاحة صندوق التبرعات الاستثماري للنهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ليكون تحت تصرف الشركاء من القطاعين العام والخاص الراغبين في المساهمة في جهود التعمير في أعقاب كارثة تسونامي الأخيرة أو بعد وقوع كوارث أخرى. وبلغ مجموع التبرعات حتى الآن ٣ ملايين دولار قدمها كل من الصين وتونس ومؤسسة خاصة في البرازيل.

ألف - أفريقيا

١٣ - يحتل التعاون والتكامل الإقليميان، سواء على صعيد الأمر الواقع أو الشكل المقترح أو الرؤية المتصورة، مكان الصدارة على جدول أعمال أفريقيا أكثر من أي منطقة أخرى. فهما يشكلان موضوع الحوار خلال اجتماعات القمة السنوية للاتحاد الأفريقي الذي يضم في عضويته بلدان القارة الأفريقية. ومن التطورات الهامة ما يتمثل في الاجتماع الأول للبرلمان الأفريقي المعقود في إثيوبيا في آذار/مارس ٢٠٠٤، وهذه الهيئة التي أنشئت باعتبارها أحد أجهزة الاتحاد الأفريقي مفتوحة أمام جميع بلدان المنظمة الثلاثة والخمسين.

١٤ - ووفقا لتقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٠٤ عن "تقييم الاندماج الإقليمي في أفريقيا"، أسفرت جهود القارة الأربعة عشر في مجال التكامل دون الإقليمي عن أداء متفاوت المستوى. وقد أفادت اللجنة بأنه من بين الجماعات الاقتصادية التي تحرز تقدما هاما، قام أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على سبيل المثال بإلغاء جميع التعريفات الجمركية المفروضة على السلع غير المعالجة الواردة من البلدان الأعضاء فيها.

١٥ - ويتم معظم التخطيط الحالي لزيادة التعاون تحت إشراف الاتحاد الأفريقي وفي إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتمت الموافقة على عشرين من برامج العمل لإنجاز هياكل أساسية ذات أولوية عليا، وتشمل دراسات التيسير ومشاريع الاستثمار (في مجالات الطاقة والنقل والمياه والمرافق الصحية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات) وبرامج بناء القدرات. وقدر مجموع تكلفة مشاريع تنمية الهياكل الأساسية على المدى القصير بمبلغ ٨,١٢ بليون دولار، يمول نصفه من القطاع الخاص.

١٦ - التجارة: يعد أداء أفريقيا ضعيفا على أساس أوسع مقياس للتفاعل الإقليمي المتمثل في التجارة. ففي عام ٢٠٠٣، مثلت التجارة البينية في البضائع ١١ في المائة من مجموع حجم التجارة، وهي أقل نسبة في العالم النامي.

١٧ - التمويل: تعاني معظم الأسواق المالية في أفريقيا التي يزيد عددها عن ٢٠ سوقا من ضعف الرسالة وتفتقر في كثير من الأحيان للأدوات اللازمة لإنجاز المعاملات التجارية عبر

الحدود. ولا تعمل سوى سوق جوهانسبرغ للأوراق المالية التي تعتبر الأكبر في أفريقيا برأسمال قدره ١٨٠ بليون دولار فيما تنشط البورصات الإقليمية لثمان دول فرانكفونية في غربي أفريقيا في تيسير الاستثمار الأجنبي.

١٨ - **هياكل النقل الأساسية:** النقل البري والحديدي والجوي إن وجد في أفريقيا يتسم في كثير من الأحيان بنوعية متدنية، فيما تزيد القواعد والتنظيمات الحكومية من تباطؤ تدفق البضائع والأفراد داخل البلدان وعبر الحدود الوطنية. ويفرض كل ذلك ارتفاع تكاليف التجارة. ومن ثم تجري حالياً في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إقامة شبكات إقليمية للنقل البري والجوي وممرات للنقل من أجل تسريع حركة البضائع والأفراد.

١٩ - **آلية استعراض الأقران:** من الجوانب ذات الأهمية الخاصة في التعاون بين بلدان الجنوب بالنسبة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ما يتمثل في آليتها الأفريقية لاستعراض الأقران التي سوف يستعان بها من أجل تقييم ورصد وتعزيز إدارة الأوضاع السياسية والاقتصادية وإدارة الشركات ومدى احترام معايير حقوق الإنسان. ومنذ أن بدأت العملية الاستعراضية في غانا في أيار/مايو ٢٠٠٤، توجهت بعثات للدعم إلى أوغندا ورواندا وكينيا وموريشيوس. وزاد عدد البلدان الأعضاء المتطوعة للعضوية في آلية استعراض الأقران من ١٦ في البداية إلى ٢٣، مما يبرهن على استعداد الدول الأفريقية، لتحقيق تحسن في مجال إدارة الحكم فضلاً عن المجالات الاجتماعية الاقتصادية الرئيسية.

٢٠ - ورغم أن التكامل الإقليمي في أفريقيا جاء أبطأ وتيرة مما كان متوقفاً، إلا أن تقدماً ملموساً أحرز في عدة مجالات خلال فترة السنتين. فقد حقق الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي أوجه تقدم على طريق تحرير التجارة وتيسيرها. وقامت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة شرق أفريقيا بتيسير حركة الأفراد عبر الحدود عن طريق إصدار جوازات سفر إقليمية. وأسفرت المفاوضات التي أجريت في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ عن توقيع معاهدة ينشأ بموجبها اتحاد جمركي يضم أعضاء جماعة شرق أفريقيا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. كما واصلت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مد شبكة إقليمية للكهرباء وبناء الهياكل الأساسية "لممرات التنمية" الإقليمية. واضطلع كل من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بأدوار قيادية في مجالات السلم والأمن.

باء - آسيا

٢١ - وزاد الدعم المقدم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. فقد توخى حوار التعاون الآسيوي، الذي أطلقته تايلند في عام ٢٠٠٢، هدفاً هاماً يتمثل في إيجاد

”مجتمع آسيوي“ يشمل القارة بأسرها. وقد بلغ أعضاؤه ٢٥ بلدا في عام ٢٠٠٤. وفي ذلك العام، وافق الوزراء المشاركون في هذا الحوار، المجتمعين في كينغداو، بالصين، على ١٣ من مجالات العمل ذات الأولوية، شملت ١١ مبادرة في مجال الطاقة على وجه التحديد.

٢٢ - وقد سجل التعاون الإقليمي أفضل النتائج في جنوب شرق آسيا، مدفوعا بطائفة متنوعة من الإجراءات التي اتخذتها الحكومات على أساس معاهدات، فضلا عن الإجراءات الموجهة نحو قوى السوق التي قامت بها الشركات. وبسبب الصلات الاقتصادية الوثيقة أساسا بين شرق وجنوب شرق آسيا، باتت التجارة داخل المنطقة الآسيوية الآن تشكل بأكثر من نصف تجارتها الإجمالية.

٢٣ - وأدت الأزمة المالية الآسيوية في عام ١٩٩٧، الناجمة عن هروب رأس المال القصير الأجل من جنوب شرق آسيا، إلى تمشيط التعاون فيما بين بلدان الجنوب بهدف الحد من أوجه الانكشاف على الصعيد الإقليمي في منطقة يملك فيها أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان + ٣) بالإضافة إلى جمهورية كوريا والصين واليابان ما يقرب من ٢٠ في المائة من مدخرات العالم^(٣). وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وافقت رابطة أمم جنوب شرق آسيا + ٣ على ضرورة الموازنة بين السياسات والمعايير المالية والنظم القانونية والمعاملة الضريبية. وأطلق اجتماع وزاري عقد في تايلند في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ صندوق السندات الآسيوية بمبلغ مليار دولار، فأصبح بنهاية عام ٢٠٠٤ مستثمرا بالكامل في شكل سندات مقومة بدولارات الولايات المتحدة في إندونيسيا وتايلند وجمهورية كوريا وسنغافورة والصين والفلبين وماليزيا. وتدرس البلدان المشاركة حاليا إمكانية إنشاء صندوق مؤشر سندات لعموم آسيا وصندوق لأموال السندات، بما يتيح أداة مناسبة وفعالة من حيث التكاليف ومتنوعة للمستثمرين الإقليميين والعالميين.

٢٤ - وثمة خطوات تعاونية أخرى يتم اتخاذها عبر القارة لمواجهة مشاكل الفقر المستفحلة التي تعاني منها آسيا (ثلثا فقراء العالم يعيشون في المنطقة) ولتلبية الاحتياجات الضخمة من البنى الأساسية اللازمة للتنمية. وشهدت فترة السنتين حركة ملموسة في إطار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (إسكاب) لوضع المعايير واستكمال الأعمال في شبكات الطرق السريعة والسكك الحديدية لعموم آسيا. ففي نيسان/أبريل ٢٠٠٣ على سبيل المثال، جرى التوقيع على اتفاق للمضي قدما في تنفيذ الأشغال المتعلقة بالطريق السريع لعموم آسيا؛ ويربط المشروع بالفعل بين طرق ٣٢ بلدا. وسيخفف هذا النظام، لدى استكماله، من مشاكل آسيا الوسطى غير الساحلية ويُسهّل السفر إلى العواصم والموانئ الرئيسية وإلى أماكن جذب السياح والمراكز الصناعية والتجارية.

٢٥ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وقّع الأعضاء العشرة في الآسيان اتفاقاً عن مستجمعات المياه لإنشاء مجموعة اقتصادية بحلول عام ٢٠٢٠. وأصبحت الصين والهند أول بلدين خارج الرابطة ينضمّان إلى معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا التي أنشئت بموجبها هذه المجموعة التي تتخلى عن استعمال القوة. كما وقع البلدان إضافة إلى اليابان اتفاقات منفصلة مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتخفيف الحواجز التجارية، بهدف إنشاء منطقة للتجارة الحرة تشمل أكبر اقتصادات آسيا ومعظم شعوبها.

٢٦ - وتم توقيع اتفاق يقضي بإنشاء منطقة التجارة الحرة لجنوب آسيا في مؤتمر قمة للأعضاء السبعة في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. ووقّع قادة الرابطة أيضاً "ميثاقاً اجتماعياً" للمنطقة دون الإقليمية وبروتوكولا إضافياً بشأن تمويل الإرهاب وكما أكدوا إنشاء مركز للمراقبة الصحية ونظام للنشر السريع للاستجابات الصحية تابعين للرابطة.

٢٧ - وقد أصبحت مؤتمرات منتدى بواو لآسيا، وهو منظمة غير حكومية دولية لا تسعى للربح أنشئت في شباط/فبراير ٢٠٠١، ملتقيات هامة لحكومات آسيا ولغيرها من الحكومات ولأقطاب الأعمال التجارية من أجل مناقشة القضايا موضع الاهتمام المشترك والاتفاق على الاستراتيجيات ذات النفع المتبادل. وفي أعقاب كارثة التسونامي التي وقعت في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وعصفت بأربعة عشرة بلداً آسيويًا، اكتسب منتدى عام ٢٠٠٥ أهمية متزايدة.

٢٨ - وفي الاجتماع الوزاري المعقود في تايلند في شباط/فبراير ٢٠٠٤، وافقت بنغلاديش وبوتان وتايلند وسري لانكا وميانمار ونيبال والهند على إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام ٢٠١٧. كما وافقت الهند على إجراء دراسة جدوى بشأن إنشاء ميناء بحري عميق في ميانمار ليكون محطة نقل بين جنوب و جنوب شرق آسيا.

٢٩ - ووافقت أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، وهي تشكل منظمة آسيا الوسطى للتعاون، في مؤتمر قمة عقد في تموز/يوليه ٢٠٠٣، على مجموعة من الأهداف الاقتصادية والإنسانية والأمنية المشتركة. وشرع الأعضاء الستة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية في إنشاء اتحاد جمركي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ بعد ١٥ عاماً من المفاوضات.

جيم - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٣٠ - خطا لتعاون فيما بين بلدان الجنوب بأمريكا اللاتينية خطوة كبيرة إلى الأمام في عام ٢٠٠٤ بالتوقيع على اتفاق يقضي بإنشاء جماعة دول أمريكا الجنوبية. ففي الاجتماع المعقود

في كوزكو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وافق قادة الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبوليفيا وبيرو وسورينام وشيلي وغيانا وفنزويلا وكولومبيا على تعزيز المنطقة باعتبار ذلك عاملاً للتمايز والدينامية في علاقتهما الخارجية؛ مع تعميق التوافق ضمن منطقة للتجارة الحرة بين السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، وجماعة الأنديز وشيلي؛ فضلاً عن التقدم نحو مزيد من التكامل الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي. وستعاون في هذه العملية حكومتا سورينام وغيانا (العضوان في الجماعة الكاريبية).

٣١ - ومن المستهدف أن تكون جماعة بلدان أمريكا الجنوبية، التي تضم ٣٦١ مليون نسمة ويبلغ ناتجها المحلي الإجمالي مجتمعة تريليون دولار، بمثابة "برنامج إنمائي لامركزي كبير" من شأنه أن ينمو حول عدد من "المحاور التكاملية والإنمائية" الكبرى^(٤). وقد بلغت هذه الرؤية بالفعل طور النموذج المخطط من خلال المبادرة المتخذة من أجل تكامل البنى الأساسية الإقليمية في أمريكا الجنوبية، باعتبارها برنامجاً يرمي إلى تطوير البنية الأساسية لأمريكا الجنوبية، وبعد إنجاز تخطيط وتصميم عشرة محاور كبرى للتكامل والتنمية سيكون لكل واحد منها ٣٢ مشروع ارتكاز. بميزانية تصل إلى ٤,٢ مليار دولار على مدى خمس سنوات.

٣٢ - وكانت التجارة فيما بين بلدان الجنوب عاملاً مهماً في نمو الصادرات بالمنطقة. وقد تصدرت البرازيل المنطقة بتحقيقها معدل زيادة لصادراتها بنسبة ٢١ في المائة، ساعدها في ذلك الارتفاع الكبير للطلب من الأرجنتين والصين، وهما ثاني وثالث أكبر أسواقها.

٣٣ - وما برحت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ملتزمة بالعمولة على مدى ١٥ عاماً، بعد أن عقدت حكوماتها المختلفة العزم على انفتاح اقتصاداتها مع السعي لتحقيق مزيد من الاستقرار والنمو في الصادرات وتنوعها وزيادة الاستثمار الخارجي المباشر لديها. بيد أن عجز هذه السياسات عن تحقيق النمو وزيادة أوجه عدم المساواة تجذراً داخل البلدان وفيما بينها أديا إلى دفع الحكومات للتراجع عن نهج الحرية الكاملة وعدم التدخل الذي ساد في العقد الأخير وركز على التفاعل الحر لقوى السوق. وثمة إجماع الآن على مستوى المنطقة على ضرورة أن تضع الحكومات الإطار الذي ينظم قوى السوق ويرسي سياسات اجتماعية راسخة تتناسب مع صناعة القرار الاقتصادي.

٣٤ - التجارة داخل المنطقة - لم تشكل التجارة البينية داخل أمريكا اللاتينية سوى ١٥,٤ في المائة من مجموع تجارتها في عام ٢٠٠٣، بالمقارنة مع ٤٨,٩ في المائة بالنسبة لآسيا. ويعزى الفرق إلى حقيقة أن بروز الصين كمركز رئيسي للصناعة التحويلية للشركات الغربية عبر الوطنية قد أدى بهذه الشركات إلى إنشاء سلاسل إمداد وإنتاج شملت المنطقة بأسرها. وهذا لم يحدث حينما انتقلت الصناعات التحويلية إلى أمريكا اللاتينية؛ حيث اتجهت خطوط

الإمداد إلى الشمال (كاستعمال مواد غالبا ما يكون مصدرها أمريكا في صناعة المنسوجات الموجهة للتصدير).

٣٥ - أمريكا الوسطى - اتسمت الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ بوجود محور جديد للنشاط فيما بين بلدان الجنوب في أمريكا الوسطى، حيث سمح استمرار التقدم في حل الصراعات وإضافة إلى التطور الديمقراطي والاقتصادي بإعادة إطلاق عملية التكامل الإقليمية بعد أن انهارت في عام ١٩٦٩. وقد تعهد رؤساء بلدان أمريكا الوسطى بالمضي قدما صوب إنشاء اتحادهم الجمركي. وجرت المواءمة بالنسبة لاثنتين وتسعين في المائة من بنود التعريفات، مع توقيع معاهدة بشأن الاستثمار والخدمات وتنفيذ آلية لتسوية المنازعات.

٣٦ - الجماعة الكاريبية - في عام ٢٠٠٣، رحب أعضاء الجماعة الكاريبية الخمسة عشر بالعضو الفرنكفوني الأول في الجماعة وهو هايتي. وارتقبا لتحقيق السوق والاقتصاد المشتركين للجماعة الكاريبية في عام ٢٠٠٥، أعلن القادة أنه سوف تُكفل ابتداءً من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٣ حرية التنقل من أجل "خريجي الجامعات والمعاهد، والعاملين في وسائل الإعلام، والموسيقيين، والفنانين والرياضيين للعمل عبر المنطقة بأسرها". مع وعد بكفالة حرية تنقل رأس المال ومنظمي المشاريع وموظفيهم الإداريين والفنيين والإشرافيين فضلا عن أفراد عائلاتهم المباشرين. وكلف مؤتمر القمة فريق خبراء بدراسة "خيارات متاحة للإدارة من أجل تعميق عملية التكامل".

دال - البلدان الخورية

٣٧ - على نحو ما يتضح جليا من الأمثلة الواردة أعلاه، فإن عدد البلدان النامية التي تقوم بدور محوري في التعاون فيما بين بلدان الجنوب بات يفوق بكثير العدد الأصلي الذي حددته الوحدة الخاصة في عام ١٩٩٧ وهو ٢٣ بلدا^(٥). على أن بعض هذه البلدان تظل أكثر نشاطا من البعض الآخر. فالبرازيل والصين وقطر وكوبا والهند كانت من بين أبرز أنصار التعاون فيما بين بلدان الجنوب خلال فترة السنتين ٢٠٠٣-٢٠٠٤.

٣٨ - وكانت البرازيل طرفا رائدا في التعاون بين بلدان الجنوب مع أفريقيا وآسيا وكذا مع أمريكا اللاتينية. ولديها أحد أكثر البرامج حيوية لدعم البلدان النامية الأخرى في مجالات الإدارة العامة والصحة والتعليم والزراعة والبيئة والطاقة والمشاريع الصغيرة.

٣٩ - وقامت الصين، وهي سوق واسعة لصادرات البلدان النامية من السلع الأساسية، بالتوقيع على مجموعة كبيرة من الاتفاقات في مجالي التجارة والتنمية، ولا سيما في قطاع الطاقة. والهند آخذة بدورها في البروز كقوة سوقية عالمية، وبالأخص في صناعة تكنولوجيا المعلومات. ولكلا البلدين برامج قوية تتيح التدريب لرعايا بلدان نامية أخرى وهما يدعمان

بناء القدرات المؤسسية، كما يرصدان أموالا ضخمة لتلك المشاريع. وفي ردها على استبيان الوحدة الخاصة، ذكرت الهند أنها استضافت، خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ عددا بلغ ٣١٩٣ مشاركا من ١٤٥ بلدا في إطار ١٩٢ برنامجا تعليميا وتدريبيا وأنها أوفدت ٤٣ خبيرا للعمل في ١١ بلدا في إطار برامج تعاونية. وقد كلف ذلك الحكومة ١٤,٣ مليون دولار. وعلاوة على ذلك، يشارك القطاع الخاص في الهند في أنشطة مكثفة ومنفذة في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، كما لاحظ المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن اتحاد الصناعات الهندي يعد من المؤسسات العديدة ذات المستوى العالمي في البلد.

٤٠ - وقد واصلت كوبا تزويد بلدان أفريقية وأخرى في أمريكا اللاتينية بأعداد كبيرة من العاملين الطبيين خلال فترة السنتين قيد الاستعراض؛ فثمة نحو ٢٨ ٠٠٠ موظف طبي يعملون في بلدان نامية أخرى. وعرضت الحكومة في أواخر آذار/مارس ٢٠٠٥ إرسال المزيد من الأطباء للبلدان المحتاجة في غمار مكافحتها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما وفرت المكان والقيادة لتصميم الإطار اللازم لتنفيذ برنامج عمل هافانا وذلك باستضافة الدورة الحادية عشرة للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق التابعة لمجموعة الـ ٧٧ والمعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

٤١ - ونظمت قطر منتدى مجموعة الـ ٧٧ الرفيع المستوى للتجارة والاستثمار المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وستواصل توفير القيادة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب باستضافة مؤتمر قمة الجنوب الثاني في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. أما مصر باعتبارها عنصرا رئيسيا في أفريقيا وغربي آسيا، وإندونيسيا بوصفها طرفا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وماليزيا برئاستها الحالية لحركة عدم الانحياز، ونيجيريا كأكبر عضو في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فكانت جميعا رائدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وكذلك كانت المغرب التي استضافت في عام ٢٠٠٣ المؤتمر الرفيع المستوى لمجموعة الـ ٧٧ والصين المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، فضلا عن تونس التي سوف تستضيف المرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات في عام ٢٠٠٥.

٤٢ - وفي إطار برنامجها للمساعدة التقنية للبلدان النامية القائم منذ زمن طويل أوفدت نيجيريا ٦٧٧ ١ متطوعا إلى ٣٣ بلدا. وأطلقت إضافة إلى ذلك صندوق تضامن رقميا أفريقيا جديدا في آذار/مارس ٢٠٠٤ للمساعدة على تنفيذ خطة العمل المقرر اعتمادها في المرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات.

٤٣ - وذكرت الفلبين في ردها على استبيان الوحدة الخاصة أن ثمة لجنة حكومية تنسق الأنشطة الخاصة بالتعاون بين بلدان الجنوب، وقد شملت هذه الأنشطة خلال فترة السنتين ٢٠٠٣-٢٠٠٤ تدريب ٢٦ مشاركا من ستة بلدان بتكلفة ٤٧ ٠٠٠ دولار.

٤٤ - وتشمل البلدان التي أعربت بوضوح عن حاجتها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب: ٥٠ من أقل البلدان نمواً الشديدة التعرض للصدمات الاقتصادية الخارجية؛ و ٤٥ من الدول النامية الجزرية الصغيرة التي تتسم بمجموعة من أوجه الضعف الخاصة، منها العزلة بالنسبة لبعضها وانخفاض أراضيها عن مستوى سطح البحر بالنسبة لمعظمها؛ إضافة إلى ٣١ من البلدان النامية غير الساحلية التي تفتقر إلى سبل الوصول للتجارة الرخيصة المنقولة بحرا ولا تملك سوى بنية أساسية قاصرة للتجارة البرية. والكثير من أمثلة التعاون فيما بين البلدان النامية التي جرى سردها في الفروع السابقة تشمل هذه البلدان المحرومة بوجه خاص.

٤٥ - إن ما يكاد يكون كل وجه من أوجه نشاط الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا يتسم بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان الـ ٣٣ من أقل البلدان نمواً في أفريقيا. وفي آسيا، تنطوي الخطط المتعلقة بالطريق القاري السريع وشبكة السكك الحديدية عبر القارة على أهمية خاصة للبلدان غير الساحلية. ومن المعروف أن معاناة بلد ما من جوانب حرمان خاصة لا تمنعه من المشاركة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب مانحاً كان أو مستفيداً. ونيبال على سبيل المثال تضم مقر رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، في حين استضافت ساموا، وهي أحد البلدان التي ردت على استبيان الوحدة الخاصة، ١٢ مشاركا من أربعة بلدان في برنامج تدريبي واحد؛ وأوفدت ٣٩ مشاركا إلى ٣١ برنامجاً في بلدان نامية أخرى، في مقدمتها الصين وسنغافورة وتايلند؛ وأقامت شبكتين للمعلومات لدعم التنمية بمساندة ماليزيا. وبلغت التكلفة الإجمالية لمجموع أنشطة ساموا في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب على مدى السنتين ٢٥٢ ٢٥٤ دولاراً.

هاء - التعاون الأقليمي

٤٦ - أدت أوجه التكامل المتنامية في قدرات الدول النامية واحتياجاتها إلى إيلاء اهتمام متزايد لآفاق التعاون الأقليمي فيما بين بلدان الجنوب. وعلى سبيل المثال، ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في مراكش، اعتمد المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب إطار عمل يتضمن العديد من المبادرات التي من شأنها تشجيع التعاون الأقليمي:

(أ) القيام بدراسة يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن إمكانات تكثيف أوجه التفاعل بين الأعمال التجارية في البلدان النامية، وإمكانات القيام بمشاريع مشتركة في مختلف المجالات؛

(ب) عقد مؤتمر لمجموعة السبعة والسبعين والصين معني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال إنشاء البنى التحتية المادية لأغراض التنمية؛

(ج) تنظيم حلقة دراسية دولية بشأن الأمن الغذائي، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن إدارة الديون؛

(د) تكثيف التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل حفظ المعارف التقليدية والموارد الوراثية والتراث الشعبي وحمايتها وتشجيعها، وبناء توافق بين الآراء ووضع صكوك دولية ملزمة قانوناً بشأن حقوق الملكية فيما يتعلق بهذه الأمور؛

٤٧ - كما أن التعاون الأقليمي ينمو بفضل زيادة التجارة. فقد أدت احتياجات اقتصاد الصين المتنامي من المواد الأولية إلى نمو تجارتهما مع أفريقيا وأمريكا اللاتينية؛ ويُعد هذا البلد حالياً ثالث أكبر سوق للتصدير بالنسبة للبرازيل.

٤٨ - ومن التطورات الرئيسية التي شهدتها فترة السنتين الاتفاق الثلاثي بين الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا (المعروف بمبادرة IBSA) لمعالجة عدد من القضايا موضع الاهتمام المشترك، بما في ذلك النقل البحري الأقليمي وخطوط الربط الجوي. واتفقت هذه البلدان على إنشاء صندوق لمكافحة الفقر يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما كانت البرازيل نشطة في تشجيعها لعلاقات السوق المشتركة بين بلدان المخروط الجنوبي وبين الصين والهند وجنوب أفريقيا.

٤٩ - ويعكس الدور الحالي الذي لا تزال تقوم به إندونيسيا في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب مشاركتها منذ البدء في هذه العملية بوصفها البلد الذي استضاف مؤتمر باندونغ للبلدان الأفريقية والآسيوية لعام ١٩٥٥. ولتمهيد الطريق للذكرى الخمسين لمؤتمر باندونغ، شكلت إندونيسيا وجنوب أفريقيا فريقاً لتنظيم اجتماعين لمنظمات دون إقليمية أفريقية وآسيوية، أحدهما في عام ٢٠٠٣، والآخر في عام ٢٠٠٤. وقد اتفق الاجتماع الأخير على إقامة شراكة استراتيجية أفريقية آسيوية جديدة كتعبير عن الإرادة السياسية الجديدة لأفريقيا وآسيا لبناء مستقبل أفضل.

٥٠ - وقد استمر نمو برنامج الرعاية الصحية فيما بين بلدان الجنوب الذي بدأته كوبا والجمهورية العربية الليبية ونيجيريا واعتمده مؤتمر القمة العالمي الأول لبلدان الجنوب المعقود

في نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وموجب هذا البرنامج ، توجه في عام ٢٠٠٤ عشرة من المتطوعين الطبيين من الجماهيرية العربية الليبية إلى بنن في مهمة للخدمة تدوم عامين.

واو - الشركاء الآخرون في مجال التعاون بين بلدان الجنوب

٥١ - منظمات المجتمع المدني - تشارك فئة عريضة من العناصر الفاعلة في منظمات المجتمع المدني في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك المؤسسات والشبكات الأكاديمية المعنية بالبحوث، وجماعات الدعوة، والمنظمات غير الحكومية التي تقدم الخدمات الاجتماعية.

٥٢ - ومن أبرز الشبكات خلال فترة السنتين ٢٠٠٣-٢٠٠٤، أكاديمية العالم الثالث للعلوم (التي أعيد تسميتها لتصبح أكاديمية العالم النامي للعلوم، لكنها احتفظت باسمها المختصر في الانكليزية TWAS) وكذلك شبكة العالم الثالث للمنظمات العلمية. وقد اشتركت الشبكتان في عام ٢٠٠٣ في إصدار الطبعة الثالثة لنبذات موجزة عن مؤسسات التبادل العلمي والتدريب في بلدان الجنوب، وهي تعرض لقدرات أكثر من ٥٠٠ من مؤسسات البحث البارزة في العالم النامي. وظلت أكاديمية العالم النامي للعلوم تتلقى دعماً قويا من البلدان التي تتمتع بقدرات متطورة في مجال العلوم. وفي عام ٢٠٠٤، أعلنت البرازيل والصين والهند أن كلا منها ستقدم ٥٠ من الزمالات كل عام من خلال أكاديمية العالم النامي للعلوم لصالح العلماء المنتمين إلى البلدان النامية الأخرى.

٥٣ - وخلال عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، وضعت شبكة العالم الثالث ونفذت مشروعاً ساعد الدول النامية على تحسين سياساتها وقدراتها الوطنية لتمكينها من إدارة أُنجَع وأشمل من العولمة والمشاركة والمساهمة في تشكيله. وقد دعم هذا المشروع أنشطة شبكة العالم الثالث المتعلقة بالتجارة وقضايا منظمة التجارة العالمية في مجال التمويل والتنمية. كما ساند الدول النامية في الإعداد لمشاركتها في الاجتماعات الرئيسية للأمم المتحدة، بما في ذلك اجتماعات لجنة التنمية المستدامة والمنتدى الاجتماعي العالمي.

٥٤ - وبينما تركز الحكومات على قضايا الحكم الرشيد بموجب الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، يتزايد الاهتمام بمسألة تعزيز مشاركة المجتمع المدني. ومن المبادرات الجديدة بالذكر في هذا الصدد، الاجتماع الأول للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني من جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا والسودان والصومال وأوغندا في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ الذي عقد تحت إشراف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) بوصفه منتدى المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وسيهتم المنتدى بجميع المشاكل الرئيسية التي تواجه المنطقة، بما في ذلك النزاعات المسلحة، والتدهور البيئي الخطير، وانعدام الأمن العام فيما يتعلق بسبل العيش، وتنامي الإرهاب. كما يتضمن جدول أعمال هذا المنتدى قضايا من

قبيل ارتفاع مستويات الأمية، وتدهور الصحة العامة والانتشار المتزايد لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٥٥ - واضطلعت جامعة التجارة العالمية، التي أنشئت بوصفها شراكة شاملة بين القطاعين العام والخاص في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً (٢٠٠١)، ببعض البرامج الجديدة بالذكر بالتعاون مع الوحدة الخاصة، بما في ذلك تنظيم مؤتمر القمة العالمي لمعهدى الشعوب الأصلية الأول من نوعه في عام ٢٠٠٣، وحضرته بعثات من ٣٩ بلداً، ومؤتمر القمة العالمي لتسويق السياحة الأول من نوعه في الصين (٢٠٠٤) وقد ضمّا أكثر من ٥٠٠ من المسؤولين التنفيذيين من القطاعين العام والخاص من ٥٨ بلداً من أجل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بشأن إقامة المشاريع المشتركة.

٥٦ - القطاع الخاص - انطلاقاً من رصيد الاستثمار المباشر الأجنبي الموجه نحو الخارج الذي لدى الشركات عبر الوطنية المنتمية إلى البلدان النامية وقد بلغ ٨٥٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٢، تسير هذه الشركات نحو أن تصبح عاملاً مهماً في التدفقات التي يعرفها العالم في الاستثمار المباشر الأجنبي وبعض وجوه التعاون الأخرى فيما بين بلدان الجنوب. فقد أقامت هذه الشركات النظم الإنتاجية الدولية الخاصة بها وهي تضطلع بدور ريادي في بعض القطاعات. وتزرع الشركات الآسيوية الميدان فيما يخص الاستثمار في الخارج؛ ففي عام ٢٠٠٣، بلغ مجموع هذه الاستثمارات ٦٣٥ مليار دولار، كان أكثر من نصفها في بلدان نامية. وأصبحت الشركات الصينية مستثمراً بارزاً في الخارج؛ وفي أواخر عام ٢٠٠٣، قدر المخزون الإجمالي للصين من الاستثمار المباشر الأجنبي بمبلغ ٣٧ مليار دولار. ولم توجه الاستثمارات للبلدان الآسيوية فحسب وإنما وجهت أيضاً لأفريقيا وأمريكا اللاتينية. كما ارتفعت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الوافدة من الهند بشكل سريع في الأعوام الأخيرة. ويقدر أن ما يقرب من نصف الاستثمارات الهندية يتم توظيفه في بلدان نامية أخرى.

٥٧ - وقد أفاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في عام ٢٠٠٤ بأن تنامي الدور الأجنبي لشركات بلدان الجنوب لا يحظى بكثير من الاهتمام من الحكومات في بلدان الجنوب نفسها رغم أن هذا الوجه من وجوه اندماجها في الاقتصاد العالمي سيكون بمثابة "تحدٍ آخر من التحديات الكثيرة التي ستواجهها"^(٦).

ثالثاً - البلدان المتقدمة

٥٨ - كما أشير إلى ذلك سابقاً، دعمت البلدان المتقدمة بقوة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ووفر الاتحاد الأوروبي واليابان وهولندا وبلدان الشمال الأوروبي والولايات المتحدة

جميعاً تمويلاً كبيراً لصالح العديد من المبادرات السالفة الذكر. والأهم من ذلك أنه في أعقاب مشاورات أجريت عام ٢٠٠٤، عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية اجتماعاً في شباط/فبراير ٢٠٠٥ لتشجيع إجراء المزيد من الحوار بين الجهات الرئيسية في العالم التي تقدم المساعدة الإنمائية. وعبر المشاركون في الاجتماع من أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أو من غير أعضائها عن اهتمامهم بتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبالتعاون الثلاثي من أجل تحسين كفاءة وفعالية المعونة من خلال التشديد على شراكة الملكية والشراكة الشاملة.

٥٩ - كما قدم أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية دعماً متزايداً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وواصلت اليابان مبادراتها القائمة منذ زمن طويل لربط الصلة بين المجموعات التجارية الأفريقية والآسيوية مع دعمها لمشروع الأرز الجديد لأفريقيا الذي يقوم حالياً بنشر أصناف الأرز عالية الغلة التي تم استنباطها كما تتأقلم مع الظروف الأفريقية. وكان من المبادرات المهمة أيضاً لجنة رئيس الوزراء البريطاني طوني بليز المعنية بأفريقيا، المنشأة في أيار/مايو ٢٠٠٣ من أجل التوصية باتخاذ إجراءات من جانب مجموعة الثمانية من أجل مساعدة أفريقيا.

٦٠ - وكان من التطورات الجديدة التي شهدتها فترة السنتين توسيع الدعم المقرر رسمياً من خلال الميزانية من أجل بناء القدرة الأفريقية على حفظ السلام. فقد أنشأ الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ مرفق السلام في أفريقيا، مخصصاً بذلك مبلغ ٢٥٠ مليون يورو لتشجيع الحلول الأفريقية للأزمات الأفريقية بتوفير القدرة المالية للاتحاد الأفريقي لكي يستند عزمه السياسي إلى إجراءات عملية. وحسب اللجنة الأوروبية، يجب أن يُنظر إلى الدعم الموجه لحفظ السلام كجزء لا يتجزأ من عملية تعزيز التنمية. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أعلنت الولايات المتحدة أنها ستسعى إلى الحصول على موافقة الكونغرس على برنامج تكلفته ٦٦٠ مليون دولار يقوم، بالتعاون مع الأعضاء الآخرين لمجموعة الثمانية، بتدريب ٧٥ ٠٠٠ من الأفارقة على مدى خمس سنوات على أداء "دور إنفاذ السلام وحفظ الأمن" فضلاً عن احتياجات المعدات ووسائل النقل والدعم اللوجستي التي تحتاجها ١٠ كتائب أفريقية حتى تقوم بعملها.

٦١ - وقدم عدد من البلدان الأوروبية الدعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال برامجها الثنائية للمعونة. فعلى سبيل المثال، قدمت فنلندا الدعم لبرامج الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من أجل المعلومات والاتصالات والحراجه وتكنولوجيا الجينات. وقدمت اليابان خدمات استشارية لأمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ وما يزيد على

٣٠٠ مليون دولار من أجل إزالة الألغام، مع القيام بأعمال الدعوة وتقديم المساعدة إلى اللاجئين؛ كما قدمت تمويلا إضافيا لدعم البرامج الإقليمية لتشديد البنى التحتية ومحاربة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتحسين حالة الأمن الغذائي.

رابعا - منظومة الأمم المتحدة

٦٢ - يتم عبر منظومة الأمم المتحدة بأسرها تنفيذ أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب لأن توافر الخبراء من البلدان النامية والمؤسسات في هذه البلدان يجعل هذا الأمر هو الخيار الأكثر فعالية من حيث التكلفة. ففي العديد من الحالات، على سبيل المثال عندما يتصدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمشاكل البيئية العابرة للحدود، أو عندما تعنى منظمة الصحة العالمية بانتشار الأمراض المعدية، فإن التعاون فيما بين البلدان النامية يصبح أمرا ضروريا. بل إن ذلك التعاون يعتبر أفضل الأشكال في الحالات المتعلقة بالقضايا الاجتماعية التي تتطلب مراعاة الحساسيات الثقافية أو السلوكية. ومهما تكن دوافع التعاون فيما بين بلدان الجنوب أو أشكاله، فإنه يعد اليوم أمرا جوهريا بالنسبة للأنشطة التشغيلية لمنظومة الأمم المتحدة.

٦٣ - وقد أصبح التنسيق أمرا مهما نظرا لانتشار أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة. وقد أحاط مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة علما بهذا الأمر في تقريره الاستعراضي العام لعام ٢٠٠٣^(٧)، وذكر أن "ثمة حاجة إلى أن تزيد منظومة الأمم المتحدة مرة أخرى مساهمتها الجماعية في تعزيز القدرات الإقليمية، خاصة قدرات الجماعات الاقتصادية الإقليمية ولجنة الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا". وأضاف قائلاً إنه "ينبغي لآلية التشاور الإقليمي نفسها أن تبذل جهدا متجددا لزيادة توضيح الأدوار ومسؤوليات مختلف الوكالات العاملة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في أفريقيا، وذلك لتفادي الازدواجية وضمان مزيد من تكامل الجهود". وسيخصص مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة أحد اجتماعاته المقبلة لإجراء استعراض معمق لهذه القضايا. وما يؤكد على الحاجة إلى هذا الاستعراض هو الأمثلة المبينة أدناه، وهي توضح مدى تنوع مشاركة منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٦٤ - وربما تكون اللجان الإقليمية في العالم النامي هي أنشط هيئات منظومة الأمم المتحدة وأحرصها على استمرار التعاون فيما بين بلدان الجنوب. غير أنه حتى في هذه اللجان الإقليمية لا يستخدم تعبير "التعاون فيما بين بلدان الجنوب" لوصف أنشطة ذات صلة أو ثقل بهذا التعاون. فعلى سبيل المثال، ففي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، التي وسعت من استخدامها لتعبير التعاون فيما بين بلدان الجنوب، لا يعترف إلا بعنصر محدد

بدقة من البرنامج على أنه يدخل في إطار هذا التعاون: وهو استخدام الصندوق التكميلي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية لسداد تكاليف سفر الأفراد من البلدان الأقل نمواً والبلدان غير الساحلية أو البلدان الجزرية الصغيرة النامية لتلقي التدريب في بلدان تتيح فرصاً لبناء القدرات. كما أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تشجع التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال، أمور شتى منها، الجولات التجارية، وإعداد دراسات لتوجيه الاستراتيجيات المالية، ورعاية الأنشطة التشاركية التي زادت من حجم المبادلات بين البلدان الأفريقية وبين الصين والهند وإندونيسيا وجمهورية كوريا. كما وضعت اللجنة من أجل التعاون الإقليمي المتنامي في أفريقيا مشاريع تكامل دون إقليمية في مجالات إدارة المياه والطاقة والنقل والاتصالات. وما برحت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تعمل بنشاط أيضاً على تشجيع التكامل الموجه نحو الأسواق من أجل مواجهة تحديات العولمة.

٦٥ - وما برحت أهمية الجانب الإقليمي في عمل الأمم المتحدة في مجالي السلام والأمن تزداد باطراد. ويعزى ذلك جزئياً إلى تحسن مستوى الكفاءة والقدرات في ذلك المستوى، ولفعالية تكاليف المبادرات التي هي إقليمية أصلاً وتنفيذاً. ففي أفريقيا، على سبيل المثال، ظهر اتجاه نحو إفساح المجال للعمل الإقليمي ودعمه. وقد دعت الجمعية العامة المجتمع الدولي إلى دعم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وخصوصاً فيما يتعلق بإنشاء مجلس السلام والأمن لدول وسط أفريقيا ونظام وسط أفريقيا للإنذار المبكر. وأجرت الأمانة العامة للأمم المتحدة أيضاً مشاورات مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن إنشاء قوة متعددة جنسيات في تلك المنطقة. وفي عام ٢٠٠٣، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعاً لتعزيز قدرات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على التعاون والتكامل الإقليميين. ويرمي المشروع، الذي ينفذه مركز التجارة العالمية، إلى إعادة إطلاق عملية التكامل الاقتصادي على الصعيد دون الإقليمي، وعن طريق تخفيض الحواجز الوطنية التي تعوق حركة التجارة والسفر ورؤوس الأموال.

٦٦ - وقرر المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، تضمين التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه إحدى القوى الدافعة نحو فعالية التنمية في إطار التمويل المتعدد السنوات، ليصبح بذلك أحد العناصر الشاملة في جميع مجالات الممارسة الخمسة للبرنامج. ويبين تحليل تمهيدي للبيانات التي قدمت عن ١٣٩ بلداً يعمل فيها البرنامج وجود مستوى عالٍ من التركيز على النهج القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب في ٤٠ في المائة من البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ففي أفريقيا يتجلى التعاون بين بلدان الجنوب بوصفه الأهم في معرض الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وفي تعزيز الحكم الديمقراطي. وفي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، يتركز معظم استخدامه في منع

وقوع الأزمات وفي تحقيق الانتعاش، والتعامل مع الطاقة والبيئة. وفي منطقة أمريكا اللاتينية، تتمثل أهم مجالات استخدامه في منع وقوع الأزمات وتحقيق الانتعاش وفي تعزيز أسلوب الحكم الديمقراطي.

٦٧ - وأفاد المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية بأنه تكفل برعاية ٢٤ برنامجا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب شمل ١٢ بلدا وضم ٣٨٠ مشاركا بتكلفة قدرها ٤٦٥ ٠٠٠ دولار. وقام بالإضافة إلى ذلك، بتعيين أكثر من ٥٠ من خبراء البلدان النامية للعمل في خمسة بلدان في المنطقة. وقد مولت البلدان المتقدمة النمو (وعددتها أربعة) إضافة إلى منظمات دولية سبعة من البرامج الأربعة والعشرين، بما في ذلك، على وجه الخصوص برنامج واحد حقق نجاحا وعني بتنسيق العون وشاركت فيه جميع الدول العربية، مع إثيوبيا وزمبابوي، فكان أن شاركت في تبادل المعلومات بشأن السياسة العامة والإصلاح المؤسسي وتنمية القدرات ونقل التكنولوجيا.

٦٨ - وأفاد المكتب الإقليمي لأوروبا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورابطة الدول المستقلة، عن تنفيذ مجموعة من الأنشطة التي وصفها المكتب بأنها أنشطة تعاون "فيما بين بلدان الشرق"، وقام بتمويلها مانحون جدد مثل الجمهورية التشيكية، ومعهم مانحون تقليديون مثل كندا. وكانت هناك مجموعة متنوعة من البرامج شاركت فيها وزارات ومؤسسات حكومية، ومنظمات غير حكومية، والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية/البحثية. وضم مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٠ مشاركا من ١٢ بلدا يشاركون في ٢٠ برنامجا بميزانية قدرها ٥٠٠ ٠٠٠ دولار؛ ويوجد، على المستوى القطري ٤٠ مشروعا في ١٥ بلدا بتكلفة مليوني دولار. وقد تركز التعاون بشكل رئيسي على تحسين أساليب الحكم الديمقراطي، والحد من الفقر، وقضايا الطاقة والبيئة، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٦٩ - وقد بينت الردود الواردة من المكاتب القطرية على استبيان خاص بالوحدة، وجود أوجه تماثل بشكل عام بالرغم من الاختلافات في الأطر التي يتم ضمنها انتهاج التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد تكرر في الغالب الأعم ذكره الحكم الديمقراطي والحد من الفقر بوصفهما مجال العمل اللذين يتركز فيهما تأثير التعاون بين بلدان الجنوب. كما أثار السؤال المطروح عن نوع الدعم الذي تطلبه المكاتب القطرية من الوحدة الخاصة طائفة من الاستجابات. فكتيرا ما كان نوع الدعم المطلوب هو المساعدة على تحديد خبراء مناسبين من بلدان الجنوب. وتبرز الحاجة إلى هذا الدعم أيضا في المقترحات المطروحة بشأن إقامة شبكة لخبراء بلدان الجنوب، وقواعد بيانات لتيسير سبل الحصول على الخبرات المتاحة، وآليات

للمساعدة على بناء قدرات المكاتب القطرية. وتتعلق المقترحات الأخرى بتنظيم حلقات عمل لتعزيز معارف المسؤولين الحكوميين فيما يتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب، وتقديم مقترحات برنامجية خاصة بالتعاون بين بلدان الجنوب إلى المكاتب القطرية، ونشر المعلومات عن أفضل الممارسات، وتصميم آلية لتنسيق التعاون على المستوى القطري، وصياغة دليل للتعاون الناجح بين بلدان الجنوب.

٧٠ - ويشمل إطار التعاون الثالث (٢٠٠٥-٢٠٠٧)، الذي يغطي أنشطة الوحدة الخاصة، ثلاثة تحولات مهمة تبرز الدروس المستفادة من تنفيذ أطر عمل سابقة (أ) تحول نحو تعزيز الدعوة لتنفيذ خطط عمل بلدان الجنوب على نحو فعال؛ (ب) تركيز على الغايات الإنمائية للألفية، مع التشديد على خلق بيئة تمكين من خلال شراكات مبتكرة بين القطاعين العام والخاص من أجل الاضطلاع بدور أنشط في المساعدة على تلبية الاحتياجات الأساسية لأقل البلدان نمواً، وللدول الجزرية الصغيرة النامية، وللبلدان النامية غير الساحلية؛ و (ج) تحويل الوحدة الخاصة لتصبح مركزاً أكثر فعالية لإدارة المعارف في بلدان الجنوب، وتيسير سبل الوصول إلى جملة أمور من بينها، قوائم خبراء بلدان الجنوب، وأفضل الممارسات والحلول المستوحاة من تجارب بلدان الجنوب وثبتت فعاليتها في تحقيق الغايات الإنمائية للألفية.

٧١ - وقد اصطلت الوحدة الخاصة بإصدار جريدتها، 'تعاون الجنوب'، وتشغيل النظام الحوسب للمعلومات، وشبكة المعلومات لأغراض التنمية، مع ما ينبثق عنها من مجموعة الخدمات على شبكة الإنترنت، وتشمل معلومات عن الخبرات المتاحة في الجنوب والممارسات المبتكرة في مجال التنمية. ويمكن أن تصبح شبكة المعلومات لأغراض التنمية منبرا قيما لتقاسم المعلومات، ولكن لكي تحقق هذه الغاية لا بد من رفع مستوى الربط فيما بين جهات الاتصال المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب في البلدان النامية. فهناك ١٨ جهة اتصال فقط من أصل جهات الاتصال الوطنية البالغة ١١٢ للتعاون بين بلدان الجنوب، المدرجة حالياً في شبكة المعلومات لأغراض التنمية، كما توفر عناوين لمواقعها الشبكية، ومنها ٤٨ فقط لها عناوين بريدية إلكترونية.

٧٢ - وإدراكاً من الوحدة لكون التعاون بين بلدان الجنوب هو في المقام الأول تعاون إقليمي الطابع، وأن فعاليته القصوى إنما تكمن في هذا السياق، فقد عقدت الوحدة الخاصة مشاورات مكثفة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في أديس أبابا، وجوهانسبرغ. وستعمل أيضاً لتكملة جهود التعاون فيما بين بلدان الجنوب المبذولة من قبل المجموعات دون الإقليمية والإقليمية، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والجماعة الكاريبية،

ومجلس التعاون لدول الخليج العربية والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

٧٣ - كما واصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) دعمه الواسع النطاق للتجارة بين بلدان الجنوب خلال فترة السنتين ٢٠٠٣-٢٠٠٤، وأصدر ورقات المعلومات الموضوعية الأساسية التي نوقشت في اجتماع مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن التعاون بين بلدان الجنوب، في مراكش، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وكان التعاون بين البلدان النامية عنصرا رئيسيا لدى انعقاد الأونكتاد الحادي عشر في حزيران/يونيه ٢٠٠٤: حيث قدمت الأمانة تقريرا سلط الضوء على دور التعاون بين بلدان الجنوب في تشكيل جغرافيا جديدة للتجارة الدولية، وحظي التقرير بقدر كبير من الاهتمام. كما سبق انعقاد المؤتمر تنظيم منتدى أكد على إمكانيات التجارة بين البرازيل والهند. وتم أيضا في المؤتمر بدء الجولة الثالثة من المفاوضات في إطار النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان حيث يبلغ حجم التجارة بين أعضاء النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية ما يقارب حاليا تريليونين دولار أو نحو ٥٥ في المائة من نسبة التجارة الدولية للبلدان النامية كافة.

٧٤ - وعالجت منظمة التجارة العالمية، في تقريرها السنوي الأول عن التجارة العالمية لعام ٢٠٠٣، بشكل رئيسي النمو السريع للتجارة بين بلدان الجنوب في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠١، وقد تركز في الغالب بين قلة من بلدان آسيا. وأشار إلى أن نمو التجارة بين بلدان الجنوب يعزى إلى الانخفاض الكبير في الحواجز الجمركية طوال العقد المنصرم، وأنه نظرا لاحتمال المزيد من تخفيض هذه الحواجز، تظل هناك إمكانية كبيرة للتوسع. وهناك عقبات أخرى أمام التوسع الكبير في النمو تتمثل في ارتفاع تكاليف النقل والتأمين والاتصالات؛ والصعوبات في تمويل التجارة؛ وضعف قدرات التسويق والتوزيع. كما أن عدم تنوع المنتجات أيضا خلق صعوبات في عدد من البلدان النامية. ولا بد من إيجاد حلول لهذه القضايا حتى تتسنى الاستفادة الكاملة من فرص التجارة بين بلدان الجنوب.

٧٥ - وواصل مركز التجارة الدولية تعزيز التجارة بين بلدان الجنوب عن طريق اجتماعات بين المشترين والبائعين وبرنامج الصناعات الصيدلانية لأمريكا اللاتينية، الذي يسعى لاستغلال القدرات الإنتاجية الصيدلانية لأمريكا اللاتينية في تلبية الطلبات الإقليمية. ويقدم البرنامج أيضا بيانات وتحليلات لاغتنام الفرص المتاحة للتجارة بين بلدان الجنوب. ويتيح نظام البرنامج لتحليل التجارة بالحاسوب الشخصي المتوافر على قرص مدمج CD-ROM، سهولة الحصول على المعلومات عن حركة التجارة الدولية وأنماطها، بما في ذلك

أسواق الصادرات/والواردات الرئيسية لمنتج بعينه وحصّة كل بلد معين في السوق ومستوى المنافسة.

٧٦ - وفي نهاية عام ٢٠٠٣، كان لدى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ٢٤ برنامجا متكاملًا أو إطارا لخدمات قطرية في أفريقيا، بوصفها محور التركيز الأساسي لأنشطة المنظمة في مجال المساعدات التقنية. ويعمل برنامج اليونيدو للإنتاج الأنظف من خلال شبكة مراكز تغطي ٣٠ بلدا، تم خلالها تدريب أكثر من ١٠٠٠ فني، وتنظيم حلقات دراسية لإذكاء الوعي لصالح ٢٤٠٠٠ من العاملين في مجال الصناعة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، بدأت اليونيدو، مبادرة أقاليمية كبرى بين بلدان الجنوب، عندما وقّعت مذكرة تفاهم مع الهند بشأن مشروع لتيسير نقل التكنولوجيات والخبرات المتعلقة بالإسكان المنخفض التكلفة إلى البلدان الأفريقية والآسيوية والأمريكية اللاتينية.

٧٧ - وفي مبادرة مهمة بين بلدان الجنوب، عقد البنك الدولي مؤتمرا في شنغهاي، في أيار/مايو ٢٠٠٤، للنظر في كيفية النهوض بالمشاريع التي نجحت في الحد من الفقر في البلدان النامية، إلى مستويات يمكن أن تساعد على تحقيق الغاية الإنمائية للألفية المتمثلة في الحد من الفقر. بمعدل النصف على نطاق العالم بحلول عام ٢٠١٥. وفي إطار التحضير للمؤتمر، تم تجميع نحو ١٠٠ دراسة حالة، وتنظيم ١١ زيارة ميدانية لثمانية بلدان. وقد حضر المؤتمر مؤلفو تلك الدراسات والذين قاموا بالزيارات الميدانية، حيث ناقش الممارسون المختصون من البلدان النامية المشاريع الناجحة وأسباب نجاحها.

٧٨ - وتمخضت عن المداولات نتائج مفيدة. فقد جرى التأكيد من جديد على أهمية دور القيادة، دون أن تتسم القيادة بالضرورة بطابع سياسي، وتوافقت الآراء على أنه إذا توافر للمشروع شخص واحد على الأقل ملتزم التزاما صادقا، تزداد لذلك فرصة نجاحه. وأرتأوا أن الاستعداد لتجريب نهج مختلف يعد هو من الأسباب الرئيسية للنجاح. كما رؤي أن التمويل يعد من العوامل الرئيسية الأخرى - وليس بالضرورة حجم التمويل بل توقيتته وانتظامه؛ كما اتفقوا عموما على أن عدم اليقين إزاء توافر التمويل يعد عاملا محققا في فشل المشروع. واعتبروا أن تبادل الخبرات والتجارب بين بلدان الجنوب ينطوي على مصداقية أكبر مقارنة بعمليات التحويل بين الشمال والجنوب. ولعل أهم درس مستفاد هنا هو أن وجود مبرر جيد لمشروع ما لا يكفي لضمان نجاحه: فالتنفيذ السليم شرط أساسي. وفي الفترة التي أعقبت المؤتمر، تواصل العمل النشط من خلال شبكة جرت في إطارها المشاورات والتعاون بصورة غير رسمية، وضمت مئات من الممارسين من جميع أنحاء العالم.

٧٩ - وتستخدم منظمة الطيران المدني الدولي خبرات من البلدان النامية في برنامجها المتعلق بالمساعدة التقنية متى توافرت الخبرات. وتنفذ أنشطة المنظمة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب على الصعيد الإقليمي، وتقوم بتغطية حل تكلفتها تقريبا (٩٥ في المائة) البلدان المستفيدة التي يحفزها على التعاون أنها تواجه تحديات مشتركة وأن مواردها محدودة إزاء التصدي لتلك التحديات. وتقوم المصارف الإنمائية الإقليمية بتقديم قسط من التمويل، فيما تتوقف مشاركة المانحين الثنائيين تبعاً لوجود مصلحة لهم في التمويل. وقد استندت بعض المشاريع إلى دعم من المفوضية الأوروبية، ومن الإدارة الاتحادية للطيران في الولايات المتحدة ومن القطاع الخاص (صناعات طائرات الإيرباص، وشركة بويينغ وشركة جنرال إلكتريك). وقد بلغ إجمالي ميزانية برنامج المساعدة التقنية لمنظمة الطيران المدني الدولي ١٠٥,٤ ملايين دولار في عام ٢٠٠٣ ومبلغ ١٢٤,٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٤.

٨٠ - كما تشجع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) التعاون بين بلدان الجنوب، وخصوصاً في إطار برنامجها الخاص للأمن الغذائي الذي يتولى نشر الخبراء الزراعيين بين بلدانهم وآخر. وفي عام ٢٠٠٤، كان برنامج الأمن الغذائي ينفذ عمليات في ٦٩ بلداً، وكان ينصب تركيزه على الابتكارات المنخفضة التكلفة وعلى بناء قدرات مؤسسية محلية لضمان توفير الأمن الغذائي على مستوى المجتمع المحلي. ولقد أثبتت التجارب أن البرامج المنبثقة عن البرنامج المذكور تكلف عادة نحو ١٢ ٠٠٠ دولار سنوياً للخبراء و ٧ ٢٠٠ دولار سنوياً للفنيين، مقارنة بمبلغ يتراوح ما بين ١٢٠ ٠٠٠ دولار و ٢٠٠ ٠٠٠ دولار سنوياً للمساعدة التقنية التقليدية بين الشمال والجنوب. ويتم تقاسم تكاليف البرامج بين البلدان النامية المشاركة والمانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف، بدعم من الفاو.

٨١ - وما زال التعاون بين بلدان الجنوب يعد جزءاً أصيلاً في صميم كل برنامج رئيسي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وهو جزء أساسي في برامج تلك المنظمة ومنها مثلاً البرامج المعنية بالبحار الإقليمية، والتعليم من أجل الجميع، والإنسان والمحيط الحيوي. فعلى سبيل المثال، ينال برنامج الإنسان والمحيط الحيوي الدعم من جانب مجموعة متنوعة من الشبكات الإقليمية ودون الإقليمية المدعومة من المكاتب الإقليمية لمنظمة اليونسكو. حيث تركز كل شبكة على تبادل المعلومات بشأن قضايا إقليمية أو دون إقليمية، فيما تعمل أخرى أيضاً في مجال بناء القدرات. وأما الشبكات التي كانت تعمل خلال فترة الستين فممنها ما يوجد في أفريقيا، وفي الدول العربية، وشرقي آسيا، وأمريكا اللاتينية، وجنوب شرق آسيا وجنوب ووسط آسيا وأمريكا اللاتينية.

٨٢ - وتضم الأنشطة الرسمية التي كانت تقوم بها جامعة الأمم المتحدة، التي قدرت تكلفتها بمبلغ ٥٠.٠٠٠ دولار، لفترة السنتين ٢٠٠٣-٢٠٠٤، برنامجين تدريبيين بشأن إدارة الغابات، وبشأن تقييم التنمية المستدامة. وتتضمن العناصر الأخرى في برجة جامعة الأمم المتحدة عناصر قوية من التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك برنامج الدراسات المقارنة للتكامل الإقليمي التابع للجامعة، الذي يتضمن قاعدة بيانات متاحة عبر الإنترنت، وتغطي معظم تجمعات البلدان النامية.

خامسا - الاستنتاجات والدروس المستفادة

٨٣ - بدأ التعاون فيما بين بلدان الجنوب يغير جغرافية العلاقات الدولية، وخصوصا في مجالات التجارة، والمال، والاستثمار، وتوفير المساعدات الإنمائية، وفي الجهود المبذولة نحو التكامل الإقليمي. بيد أن الأمر يقتضي أن يتسم الإبلاغ عن الأنشطة الفعلية المنفذة بين بلدان الجنوب بمزيد من المصداقية والمنهجية، وخصوصا على كل من المستويات الوطني ودون الإقليمي والإقليمي.

٨٤ - وقد وصلت البلدان المتقدمة النمو تقدم دعمها القيم والفعال للتعاون بين بلدان الجنوب. ويلاحظ أنه، في أعقاب المفاوضات التي بدئت في عام ٢٠٠٤، اجتمعت الأطراف الرئيسية التي تقدم المساعدات الإنمائية، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ لاستكشاف السبل الكفيلة بتعزيز التفاهم المتبادل وتوثيق التعاون. وبنفس القدر من الأهمية، اتفق أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية مع المشاركين الآخرين، في بيان الرئاسات المشترك الصادر في نهاية اجتماعهم، على أن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يمكن أن يساعدا على تحسين كفاءة المعونات وفعاليتها وذلك بالتشديد على أنها مبادرة أصيلة وشراكة لا يستثنى منها أحد^(٩). وهذا من شأنه أن يفتح الطريق أمام إيجاد شراكات ثلاثية تكفل إشراك البلدان المتقدمة والبلدان ذات الدخل المتوسط من أجل مساعدة أقل البلدان النامية.

٨٥ - ويتوسع باطراد دور القطاع الخاص في التعاون بين بلدان الجنوب بفضل التجارة والتدفقات الاستثمارية. ويؤدي هذا إلى توسيع نطاق التعاون فيما بين البلدان النامية وذلك بانخراط مختلف الجهات الفاعلة في مجموعة كبيرة ومتنوعة من الأنشطة التي تتراوح ما بين الأنشطة المنفذة على مستوى المشاريع إلى قضايا الاقتصاد الكلي. وهذا بدوره يتطلب تكوين شراكات أقوى بين القطاعين العام والخاص في محاولة لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية.

٨٦ - وهناك قدر كبير من المعلومات عن التعاون بين بلدان الجنوب، وكثير منها متاح عبر الشبكة العالمية. غير أنه لا يتوفر تحليل شامل للاتجاهات أو دراسة لأوجه التوافق أو التضارب المحتملة في المصالح. ومن شأن تحسين العمل الشبكي فيما بين مختلف الجهات

الفاعلة أن يساعد على زيادة الفوائد التي تعود من المبادرات المتخذة على صعيد بلدان الجنوب.

٨٧ - ولقد ازدادت إلى حد كبير فرص ترقية التعاون بين بلدان الجنوب ويعزى هذا إلى حد كبير إلى المكاسب التنموية المحققة في عدد من البلدان ، غير أن التمويل يظل من العوائق الرئيسية، وخصوصا في أوساط أقل البلدان نموا.

٨٨ - وتدعو النقاط المشار إليها في الفقرات الخمس السابقة إلى ضرورة إيلاء قدر أكبر من الاهتمام بالتعاون بين بلدان الجنوب فيما يتعلق بجمع البيانات، وتحليل الاتجاهات، وصياغة السياسات وتعبئة الموارد. ولتحقيق نمو متوازن ومستدام في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، لا بد أن تتضمن عملياته آليات لصياغة البرامج وفعالية تنفيذها على الصعيد الوطنية والإقليمية والعالمية.

٨٩ - وفي سبيل تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس، عينت الحكومات جهات اتصال وطنية، غير أن غالبيتها غير نشطة محليا أو دوليا. وإذا جرى تنشيط جهات الاتصال هذه باعتبارها شبكة، يمكنها أن تصبح عناصر رئيسية في تزويد الحكومات بمنظور استراتيجي عام، وفي الإشراف على تنفيذ برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

سادسا - التوصيات

٩٠ - ضرورة إدراج التعاون بين بلدان الجنوب بوصفه بند جدول أعمال رسمي للنظر فيه أثناء الاستعراضات الحكومية الدولية للتقدم المحرز نحو تحقيق الغايات الإنمائية للألفية. ولتيسير هذه الاستعراضات، ينبغي أن يطلب إلى جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة، كل في مجال اختصاصه، أن تضمن تقاريرها الدولية ذات الصلة المرفوعة إلى هيئتها الإدارية وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فرعا عن التعاون بين بلدان الجنوب.

٩١ - والعمل على تشجيع الوحدة الخاصة كي تساعد في ترسيخ ترتيبات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، واتباع آليات قائمة على السوق ومكتفية ذاتيا، مع تشجيع إقامة شراكات مبتكرة بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك ما يتم مع تنظيمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية، من أجل الاستجابة بمزيد من الفعالية إلى الاحتياجات الماسة لأقل البلدان نموا والبلدان الأخرى التي تمر بظروف إنمائية صعبة.

٩٢ - وينبغي أن يتم الربط بين جهات الاتصال الوطنية المعينة للمساعدة في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس إلكترونيا، وتدعيمها بالمزيد من جهات الاتصال الأخرى من القطاع

الخاص ومن تنظيمات المجتمع المدني، مع تشجيع جميع جهات الاتصال على إنشاء وإدارة صفحات شبكية موصولة بموقع شبكة المعلومات لأغراض التنمية، باعتبارها منبرا للتبادل المعلومات عن الخبراء وأفضل الممارسات والحلول الإنمائية المجربة في الجنوب.

٩٣ - ويجب تقاسم الأدوات التكنولوجية التي يستخدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جمع المعلومات عن التعاون بين بلدان الجنوب في تنفيذ الأنشطة المدعومة ضمن إطار التمويل المتعدد السنوات، مع المنظمات والوكالات الأخرى في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي من أجل استيعاب بُعد التعاون بين بلدان الجنوب في صلب أعمالها.

الحواشي

(١) فيما يتعلق باللجنة الاقتصادية لأفريقيا، انظر: تقييم التكامل الإقليمي "Assessing regional integration in Africa". ECA policy research report, 2004. at <http://www.uneca.org/aria> وفيما يتعلق باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، انظر: مواجهة التحديات في حقبة العولمة من خلال دعم التعاون الإنمائي الإقليمي "Meeting the challenges in an era of globalization by strengthening regional development cooperation," 2004, رقم المبيع. E.04.II.F.24. وفيما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية، انظر تقرير التجارة العالمية، ٢٠٠٣. http://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/anrep_e/world_trade_report_2003_e.pdf.

(٢) انظر _____ Scaling up Poverty Reduction: A Global Learning Process, and Conference in Shanghai, 25-27 May 2004. at <http://www.worldbank.org/wbi/reducingpoverty/about.html>

(٣) بلغ الاحتياطي الآسيوي من العملات الأجنبية ٢,٤ تريليون دولار في بداية عام ٢٠٠٥، حيث استأثرت البلدان النامية في المنطقة بمبلغ ١,٦ تريليون دولار. ووفقا لوكالة رويترز للأخبار، التي أوردت نقلا عن محللين في البنك الدولي وفي مورغان ستانلي، أن تايوان المقاطعة الصينية، وجمهورية كوريا، والصين، والهند، ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، واليابان، لها ما يقارب التريليون دولار من الفوائض الاحتياطية، ومعظمها مودع بالدولار. انظر "Asia's problem of plenty", Reuters, 18 February 2005.

(٤) انظر السفير آلان واجنر تيزون، الأمين العام لجماعة الأنديز، <http://www.comunidadandina.org/ingles/press/speeches.htm>

(٥) للاطلاع على القائمة الأصلية للبلدان المحورية، انظر *Cooperation South*, No. 1 (1998), P. 80.

(٦) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي: التحول نحو الخدمات. UNCTAD World Investment Report 2004: The Shift Towards Services. متاح على الموقع http://www.unctad.org/en/docs/wir2004_en.pdf

(٧) E/2004/67، الفقرة ٣٣.

(٨) المرجع نفسه.

(٩) انظر http://www.oecd.org/document/49/0,2340,en_2649_33721_34060145_1_1_1_1-00.html